

أثر تطبيق منهجيات إدارة المشاريع الحديثة على نجاح مشاريع الاتصالات: دراسة ميدانية
على شركات الاتصالات

إعداد الطالب/

سلطان سليم بن محفوظ

إشراف/

د.الفصل عبد الحميد

د.فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

شهدت البيئة الأكاديمية والبحثية في العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام بمسألة أخلاقيات البحث العلمي، ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ، بل جاء استجابةً لحوادث موثقة كشفت أن غياب الضوابط الأخلاقية يُفضي إلى أضرار جسيمة تطل الأفراد والمنظمات والمعرفة الإنسانية على حدٍ سواء. وقد باتت أخلاقيات البحث اليوم شرطاً جوهرياً لا يقبل التنازل عنه في أي دراسة أكاديمية رصينة، سواء أكانت تجريبية أم ميدانية أم مكتبية.

يُعرّف (Kumar 2019) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "الإطار المعياري الذي يُنظّم العلاقة بين الباحث ومصادر بحثه من جهة، وبينه وبين المجتمع الذي يُنتج المعرفة من أجله من جهة أخرى، بما يكفل احترام الحقوق وصون الكرامة وضمان نزاهة الإجراءات". وفي السياق ذاته، يرى (Creswell & Creswell 2018) أن البحث الميداني في العلوم الاجتماعية والإدارية يفرض على الباحث مسؤوليةً أثقل مما يفرضه البحث النظري، لأن ميدانه البحثي يتشكّل من بشر حقيقيين ومنظمات فاعلة تتأثر مصالحها بما يُكتب عنها وما يُنشر من بياناتها.

وفي إطار هذه الدراسة التي تسعى إلى استجلاء أثر تطبيق منهجيات إدارة المشاريع الحديثة على نجاح مشاريع الاتصالات، تتكثّف الاعتبارات الأخلاقية بصورة لافتة؛ فالقطاع الذي تُجرى عليه الدراسة هو قطاع الاتصالات، وهو قطاع يتميز بحدّة التنافس وحساسية المعلومات التشغيلية والتكنولوجية، مما يجعل الحرص الأخلاقي ضرورةً بحثية وإنسانية في آنٍ واحد. ويهدف هذا التقرير إلى تناول أخلاقيات البحث العلمي من زوايا نظرية وتطبيقية متكاملة، بدءاً من تأصيل المفاهيم وعرض المبادئ، وصولاً إلى توضيح كيفية تجسيد هذه المبادئ في واقع هذه الدراسة الميدانية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتجاوز أهمية أخلاقيات البحث العلمي كونها مجرد التزام شكلي تُمليه اللوائح الجامعية، لتغدو شرطاً بنوياً في تكوين المعرفة الإنسانية ذاتها. ولفهم هذه الأهمية على نحو وافي، لا بد من النظر في الأبعاد التي تؤثر فيها الأخلاقيات على جودة البحث ومساره ومآلاته.

يذهب (Neuman 2014) إلى أن العلاقة بين الأخلاقيات والجودة البحثية ليست علاقة تقابل بل علاقة تضمّن؛ فالبحث ذو الجودة العالية لا يمكن أن يقوم على أسس أخلاقية مخترقة، لأن كل انتهاك أخلاقي يمسّ صحة البيانات أو نزاهة التحليل أو أمانة الإبلاغ يُحوّل البحث من أداة للمعرفة إلى مصدر للتضليل. ومن هذه الزاوية، يُمكن القول إن الأخلاقيات هي ضمان الصحة المنهجية، لا إضافة اختيارية من خارج المنهج.

وتكتسب الأخلاقيات أهمية اجتماعية واضحة من خلال دورها في حماية الأطراف المتأثرة بالبحث؛ فالمنظمات التي تُفصح عن بياناتها ثقةً بالإطار البحثي تستحق أن تجد هذه الثقة في مكانها. والموظفون الذين يُجيبون على استبانة يستحقون أن يكونوا على يقين من أن إجاباتهم لن تُوظف ضدهم أو تُعرض مواقعهم الوظيفية لأي تهديد. ويؤكد (Creswell & Creswell 2018) أن الباحث المسؤول يُدرك قبل انطلاق بحثه جميع الأطراف التي تمسّها دراسته ويضع حمايتهم في قلب تصميمه البحثي.

فضلاً عن ذلك، تُؤدّي الأخلاقيات دوراً محورياً في صون التراكم المعرفي؛ فالعلوم الاجتماعية والإدارية تعتمد في بناء نظرياتها على تراكم نتائج موثوقة عبر الزمن، والسماح لأبحاث مفتقرة إلى النزاهة بالانضمام إلى هذا الرصيد يُلوّثه ويجعله أساساً غير صالح للاستناد إليه. وقد أشار Miles et al., (2014) إلى أن حالات كثيرة في تاريخ العلوم الاجتماعية شهدت بناء نظريات كاملة على نتائج مزوّرة، وحين اكتُشف أمرها، كان المبنى النظري برمته بحاجة إلى إعادة بناء.

وفي سياق هذه الدراسة تحديداً، تتجلى أهمية الأخلاقيات في كون شركات الاتصالات المُستهدفة كيانات ذات حضور قانوني وتجاري واضح، وأن أي تقصير في حماية بياناتها أو صون سمعتها قد يترتب عليه تبعات قانونية ومادية لا يقتصر أثرها على الباحث وحده.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

☒ الأمانة العلمية

تُعرّف الأمانة العلمية في أدبيات الأخلاقيات البحثية بأنها "الصدق الكامل في التعامل مع كل عناصر البحث، بحيث لا يُقال إلا ما تدل عليه الأدلة، ولا يُحجب عن القارئ ما يحتاج إلى معرفته لتقييم البحث تقييماً صحيحاً" (Kumar, 2019). وتمتد الأمانة لتشمل الصراحة في تقديم الإخفاقات المنهجية والقيود المنهجية التي اعترضت البحث، لا الاكتفاء باستعراض ما يُبدو البحث في أحسن صورة.

مثال توضيحي: إذا لم تستجب شريحة من شركات الاتصالات المُستهدفة للاستبانة، تستوجب الأمانة الإشارة إلى ذلك صراحةً وبيان ما قد يترتب عليه من تحيز في العيّنة، بدلاً من الإيحاء بأن العيّنة ممثلة تماماً للمجتمع البحثي.

☒ النزاهة الأكاديمية

تقوم النزاهة الأكاديمية على مبدأ جوهري يُفيد بأن الباحث لا يحق له أن ينسب إلى نفسه ما ليس من صنعه الفكري أو الإجرائي، وأن يُثبت في تقريره ما ارتكز عليه فعلاً لا ما يودّ أن يُظهر اعتماده عليه (Creswell & Creswell, 2018). وتمتد النزاهة لتشمل التعامل مع الزملاء والمُشرفين والمُشاركين في البحث بطريقة تحترم إسهاماتهم وتُقرّ بها علناً.

مثال توضيحي: إذا اعتمد الباحث في بناء إطار قياس نجاح المشاريع على نموذج طوّره فريق بحثي آخر في سياق قطاع الاتصالات، تستوجب النزاهة توثيق هذا النموذج بدقة والإشارة إلى كل تعديل أُجري عليه وما يبرر هذا التعديل.

☒ الموضوعية

تعني الموضوعية أن يُحكّم الباحث الدليل التجريبي لا الرغبة الشخصية في قراراته البحثية، وأن يكون هيكل دراسته قادراً نظرياً على دحض فرضياته بنفس القدر الذي هو قادر فيه على تأكيدها (Neuman, 2014). وتستلزم الموضوعية كذلك الفصل التام بين نتائج الدراسة وتوصياتها؛ فالتوصية ليست استنتاجاً حتمياً من البيانات بل هي حكم يُصدره الباحث في ضوءها، والخلط بينهما يُضعف موضوعية البحث.

مثال توضيحي: لا يُصاغ في قسم النتائج "تفوق منهجية Agile على سائر المنهجيات في قطاع الاتصالات" ما لم تُثبت البيانات إثباتاً إحصائياً وميدانياً واضحاً، ولا يُكتفى باستشهادات نوعية لدعم ادعاءات كمية.

☒ السرية وحماية الخصوصية

يُشير هذا المبدأ إلى حق المشاركين في الدراسة، أفراداً ومنظمات، في أن تُعالج بياناتهم بصورة لا تُعرض مصالحهم للضرر، وأن تُلتزم حدود الاستخدام التي وافقوا عليها. ويؤكد Miles و Huberman و (2014) Saldaña أن الباحث الميداني يدخل فضاءات خاصة حين يُجري مقابلاته ويجمع بياناته، وأن هذا الامتياز يستوجب مقابله التزاماً صارماً بالسرية.

مثال توضيحي: قد يُدلي مدير مشروع أثناء المقابلة بمعلومات عن تأخر مشروع بعينه وأسبابه الداخلية. هذه المعلومة، وإن كانت ذات قيمة تحليلية، تظل مقيدةً بالسياق الذي أُفصح فيه عنها، ولا يجوز توظيفها بطريقة تُنتج التعرف على الشركة أو المشروع.

☒ الموافقة المستنيرة

يقوم هذا المبدأ على أساس أن المشاركة في البحث حق لا إلزام، وأن اتخاذ قرار المشاركة يجب أن يصدر عن فهم كافٍ لا عن جهل أو غموض. ويُحدد (2019) Kumar شروط الموافقة المستنيرة في ثلاثة عناصر لا تكتمل إلا باجتماعها: توفر المعلومات الكاملة، وقدرة المشارك على استيعابها وتقييمها، وحرية التامة في قرار الموافقة أو الرفض.

مثال توضيحي: يحق لمسؤول في شركة اتصالات أن يعرف قبل الإجابة: هل ستُقارن بيانات شركته بشركات أخرى؟ وهل سيُتاح التقرير النهائي للعموم؟ وهل يُعبّر عن آرائه بوصفه فرداً أم ممثلاً رسمياً للشركة؟ وتقديم هذه المعلومات كاملةً قبل الإجابة هو جوهر الموافقة المستنيرة.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

☒ الانتحال العلمي

يُشكّل الانتحال في أحد تعريفاته الأكثر شمولاً "أي فعل يُحقق للباحث منفعة معرفية أو مهنية من خلال الاستيلاء على جهد فكري لم يبذله". (Neuman, 2014) "وللانتحال وجوه متعددة، منها الانتحال الحرفي الصريح، ومنها ما هو أكثر دقة كإعادة صياغة نص قريبة جداً من الأصل دون توثيق، أو استخدام نتائج دراسة أخرى مع تقديمها باعتبارها استخلاصاً مستقلاً.

مثال واقعي: أن يأخذ الباحث إطار تحليل نضج إدارة المشاريع المعروف بـ OPM3 الذي طورته معهد PMI ويُعيد صياغة وصفه بلغة مختلفة قليلاً دون أن يُشير إلى هذا المصدر في متن دراسته، مؤمهاً القارئ بأن هذا الإطار من إسهامه الشخصي.

☒ تزوير البيانات وتلفيقها

يُعرّف التزوير بأنه "التعديل المتعمد لبيانات أو نتائج قائمة فعلاً بما يُغيّر دلالتها (Creswell & Creswell, 2018)، فيما يُقصد بالتلفيق ابتكار بيانات من لا شيء. وكلا الفعلين يُمثّل خيانة مباشرة لمبدأ الأمانة العلمية ولثقة المجتمع الأكاديمي.

مثال/افتراضي: أن يُعدّل الباحث قيم بعض الاستجابات في مصفوفة البيانات بحيث تُعطي قيم ارتباط أعلى بين متغير منهجيات إدارة المشاريع ومتغير النجاح، بعد أن وجد أن النتائج الأصلية لم تكن دالة إحصائياً على النحو الذي افترضته فرضيته.

☒ التحيز البحثي

يُعدّ التحيز أحد أكثر الإشكاليات الأخلاقية البحثية صعوبةً في الاكتشاف والمعالجة، لأنه في حالات كثيرة يكون لاوعياً يتسرّب إلى الدراسة من خلال قرارات تبدو منطقية وموضوعية في ظاهرها. ويُميّز (Kumar 2019) بين أنواع عدة من التحيز البحثي، أبرزها تحيز التصميم وتحيز الاختيار وتحيز التفسير.

مثال/افتراضي: أن يختار الباحث شركات الاتصالات التي يعلم مسبقاً أنها اعتمدت منهجيات إدارة مشاريع حديثة وحققت نتائج جيدة، متجاهلاً الشركات ذات التجارب السلبية، ثم يُصدر حكماً عاماً بنجاح هذه المنهجيات استناداً إلى عيّنة منحازة.

☒ انتهاك الخصوصية

تتخذ مسألة الخصوصية في الدراسات الميدانية على المؤسسات أبعاداً تختلف نسبياً عن الدراسات التي تتناول الأفراد بوصفهم أفراداً؛ فالمؤسسة كيان له حقوق في المعلومات التي تُنتجها وتتعلق بأدائها وعملياتها.

ويُنبّه (Miles et al., 2014) إلى أن الباحث الميداني قد يعتقد أن المعلومات التي حصل عليها من شركة ما هي ملكه البحثي، في حين أنها في الحقيقة ملك الشركة التي منحتة إياها على أساس محدد.

مثال/واقعي: أن تُفصح شركة اتصالات عن معطيات تفصيلية حول معدلات إنجاز مشاريعها وفق التوقيّات المحددة على أساس أنها معلومة أكاديمية سرية، فيُدرجها الباحث في مقارنة مرقّمة بين شركات القطاع بطريقة تكشف عن هوية هذه الشركة وتضرّر بسمعتها التنافسية.

☒ تضارب المصالح

يُقصد بتضارب المصالح أي وضع يكون فيه للباحث مصلحة خارج نطاق البحث ذاته قد تؤثر في قراراته البحثية بصرف النظر عن إرادته. (Neuman, 2014) وقد اتسع مفهوم تضارب المصالح مع الزمن ليشمل ليس فقط المصالح المالية، بل أيضاً المصالح المهنية كالرغبة في التميز الأكاديمي وتحقيق الشهرة البحثية.

مثال/افتراضي: أن يكون الباحث قد درس في برنامج شهادة مهنية تُعنى بترويج منهجية إدارة مشاريع بعينها، وأن يُجري دراسة تُقيّم هذه المنهجية مقارنةً بأخرى دون أن يُفصح عن هذا الارتباط، مما يجعل نتائجه مشروعة الشك في حيادها.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

وضعت المجتمعات الأكاديمية والعلمية منظومة متكاملة من القواعد والمعايير التي تُترجم المبادئ الأخلاقية المجردة إلى اشتراطات إجرائية ملزمة، ومن أبرز هذه المنظومة:

أولاً: مجالس مراجعة أخلاقيات البحث المؤسسي (Institutional Review Boards) تتولى هذه الهيئات المستقلة مراجعة مشاريع البحث التي تتعامل مع مشاركين بشريين أو بيانات مؤسسية، قبل الإذن بانطلاقها. وتعمل هذه المجالس وفق إجراءات محددة تشمل تقييم المخاطر والمنافع، والتحقق من كفاية إجراءات الموافقة المستنيرة، ومراقبة سير البحث بعد انطلاقه. ويؤكد (Kumar, 2019) أن نظام مجالس المراجعة المؤسسي يُمثل أحد أهم آليات ضمان جودة البحث الأخلاقية على المستوى المؤسسي.

ثانياً: الدليل السابع للجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Publication Manual, 7th ed.) يُوفر هذا الدليل معيارية واسعة الانتشار في توثيق المصادر والإشارة إلى الإسهامات الفكرية، وإن كانت أهميته الأخلاقية تتجاوز مجرد أسلوب التوثيق لتشمل معايير الشفافية في عرض المنهجية والنتائج وأخلاقيات التأليف المشترك وإدارة تضارب المصالح. (APA, 2020)

ثالثاً: ميثاق سنغافورة للبحث الأخلاقي (Singapore Statement on Research Integrity) يُمثل هذا الميثاق إطاراً دولياً للنزاهة البحثية صادرًا عام ٢٠١٠ عن مؤتمر عالمي ضمّ ممثلين من أكثر من خمسين دولة. ويُحدد المبادئ الجوهرية للبحث النزاهة في أربعة محاور: الأمانة والحدز والشفافية والمسؤولية، ويُعدّ مرجعاً دولياً مُعتمداً لتقييم النزاهة البحثية. (Creswell & Creswell, 2018)

رابعاً: سياسات النزاهة الأكاديمية الجامعية: تضع الجامعات عادةً لوائح داخلية تُحدد ما يُعدّ انتهاكاً أخلاقياً بحثياً وما يترتب عليه من عواقب، وتشكّل لجاناً مختصة للنظر في البلاغات المتعلقة بالانتهاكات البحثية. وتُنبّه هذه اللوائح عادةً إلى أن المسؤولية الأخلاقية لا تقع على الطالب الباحث وحده، بل تمتد لتشمل المشرف الأكاديمي الذي يضطلع بدور الرقيب المسؤول على مجريات البحث.

تتجلى أهمية هذه المنظومة التنظيمية في أنها تُحوّل المسؤولية الأخلاقية من خيار يعتمد على الوازع الذاتي للباحث إلى اشتراط مؤسسي قابل للمراجعة والمساءلة، وهو ما يُعزز في المحصلة ثقة الجمهور في مخرجات البحث العلمي ومصادقية المؤسسات الأكاديمية.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

أولاً: التعريف بطبيعة الدراسة والإشكاليات الأخلاقية الخاصة بها

تستهدف هذه الدراسة فحص العلاقة بين مستوى تطبيق منهجيات إدارة المشاريع الحديثة في شركات الاتصالات ومؤشرات نجاح مشاريعها قياساً بمعايير الوقت والتكلفة والجودة ورضا أصحاب المصلحة. وتستلزم طبيعة هذه الدراسة التعامل مع ثلاث فئات من المشاركين هم: مديرو المشاريع، ومسؤولو الجودة والتخطيط، وعيّنة من أعضاء الفريق التنفيذي. وتحمل كل فئة اعتبارات أخلاقية خاصة بها ينبغي التعامل معها بصورة متميزة.

ثانياً: كيفية جمع البيانات وضماناتها الأخلاقية

تعتمد الدراسة على ثلاث أدوات رئيسية لجمع البيانات: الاستبانة، والمقابلة شبه المهيكلية، وتحليل وثائق المشاريع المتاحة. وفي كل أداة من هذه الأدوات جرى توظيف ضمانات أخلاقية محددة؛ ففي الاستبانة حُرص على ألا تتضمن أي سؤال يُلزم المستجيب بالإفصاح عن معلومات يرى أنها تتجاوز صلاحياته في المشاركة، إذ تُرفق بكل استبانة قائمة بالموضوعات التي تتناولها مسبقاً حتى يتمكن المستجيب من تقدير ما إذا كانت مشاركته ملائمة. وفي المقابلات، يُلتزم بعدم توجيه أسئلة لا تتصل مباشرةً بمحاور الدراسة المُعلنة، ولا تُستخدم ردود المستجيب خارج السياق الذي أُفصح فيه عنها. أما وثائق المشاريع فلا تُوظف إلا تلك المتاحة للعموم أو التي مُنح الباحث تصريحاً صريحاً باستخدامها.

ثالثاً: الحصول على الموافقة المستنيرة وآلياتها

يسير إجراء الموافقة المستنيرة في هذه الدراسة عبر مسارين متوازيين: مسار مؤسسي يتمثل في الحصول على موافقة إدارة الشركة المشاركة من خلال خطاب رسمي موقع، ومسار فردي يتمثل في الحصول على موافقة كل مستجيب بمعزل عن قرار مؤسسته، إذ لا تكفي موافقة الشركة عن موافقة الفرد. وتتضمن وثيقة الموافقة الفردية وصفاً وافياً لطبيعة الدراسة وأهدافها وإجراءاتها، والجهات التي ستطلع على البيانات، وطريقة نشر النتائج، وحق المشارك في الانسحاب، وضمانات السرية المعتمدة.

رابعاً: حفظ السرية وحماية البيانات إجرائياً

على الصعيد الإجرائي، تُرمز جميع الشركات المشاركة برمز رقمية منذ مرحلة جمع البيانات، وتُحتفظ قائمة الربط بين الرموز والأسماء الحقيقية في ملف منفصل بحماية مشددة لا يطلع عليه إلا الباحث الرئيسي. ولا يرد في تقارير النتائج أي وصف يُتيح التعرف على شركة أو فرد بعينه، حتى في حالة وجود نتيجة استثنائية تستحق التوقف عندها. كما تُخضع جميع البيانات لبروتوكول حفظ آمن يحدد مدة الاحتفاظ بها وآلية إتلافها بعد انقضاء الحاجة البحثية.

خامساً: المخاطر الأخلاقية المحتملة وسبل معالجتها

رصدت الدراسة جملةً من المخاطر الأخلاقية المحتملة وأعدت لكل منها آليةً للمعالجة. أبرز هذه المخاطر احتمال أن يشعر بعض الموظفين بضغط ضمني للمشاركة نتيجة تأييد إدارتهم للدراسة، وهو ما يُعالج بالتأكيد الصريح في وثيقة الموافقة على أن المشاركة مستقلة تماماً عن قرار الإدارة ولا تؤثر في أي شكل على وضعهم الوظيفي. ومن المخاطر أيضاً احتمال أن تُفرز المقابلات معلومات تشغيلية دقيقة لا تدخل ضمن نطاق الدراسة المعلن، وهو ما يُعالج بالإشارة في بداية كل مقابلة إلى أن المستجيب غير مُلزم بالإجابة عن أي سؤال يرى أنه يتجاوز ما هو مريح له.

سادساً: الأمانة في التحليل وعرض النتائج

تُعالج جميع البيانات المجمعة دون استثناء في مرحلة التحليل، وتُعرض النتائج كاملاً بما تتضمنه من حالات لا تؤكد الفرضيات أو تُضعف دلالتها، مع تقديم تفسيرات منهجية لهذه الحالات بدلاً من تجاهلها. ويُشار صراحةً إلى

حدود قدرة الدراسة على التعميم في ضوء حجم العينة وطبيعتها وخصائص الشركات المشاركة، ولا تُسبغ على النتائج صياغات مطلقة تتجاوز ما تسمح به البيانات المتوفرة.

سابعاً: الخاتمة

خلصت الدراسة الحالية في هذا التقرير إلى جملة من الاستنتاجات المترابطة التي تُجلى أهمية الالتزام الأخلاقي في البحوث الميدانية على المنظمات. فالأخلاقيات البحثية ليست مجرد شرط إداري تفرضه الجامعة على طلابها، بل هي الإطار الذي يمنح البحث صلاحيته العلمية وقيمه العملية ومصاديقته الاجتماعية. وقد كشف استعراض المبادئ والقضايا الأخلاقية في هذا التقرير أن أي اختلال في منظومة الأخلاقيات، سواء أكان في مرحلة التصميم أم الجمع أم التحليل أم النشر، ينعكس سلباً على جميع العناصر الأخرى في هذه المنظومة.

وفيما يتعلق بتطبيق هذه المبادئ على دراسة منهجيات إدارة مشاريع الاتصالات، فقد اتضح أن الحرص الأخلاقي في هذا الميدان البحثي يخدم غرضين متلازمين: أولهما ضمان جودة المعرفة المنتجة وقدرتها على الوقوف أمام المراجعة النقدية، وثانيهما صون العلاقة التبادلية بين البحث الأكاديمي وقطاع الأعمال، وهي علاقة تُبنى على الثقة المتبادلة وتنتهي بانتهاكها.

وتوصي هذه الدراسة بأن يُعامل الالتزام الأخلاقي بوصفه ممارسةً مستمرة تمتد على طول دورة حياة البحث، لا حدثاً واحداً يتمثل في الحصول على موافقة أخلاقية في البداية ثم يُنسى بعدها. كما تُوصي بأن تُدرج في تدريب الباحثين الشباب مهارة التعرف على الإشكاليات الأخلاقية الدقيقة غير المنصوص عليها بوضوح في الأدلة المؤسسية، لأن كثيراً من الانتهاكات البحثية تقع لا بسبب سوء النية، بل بسبب ضعف الوعي الأخلاقي الاستباقي.

- American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). APA. <https://doi.org/10.1037/0000165-000>
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.
- Kumar, R. (2019). *Research methodology: A step-by-step guide for beginners* (5th ed.). SAGE Publications.
- Miles, M. B., Huberman, A. M., & Saldaña, J. (2014). *Qualitative data analysis: A methods sourcebook* (3rd ed.). SAGE Publications.
- Neuman, W. L. (2014). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (7th ed.). Pearson Education.
- Project Management Institute. (2021). *A guide to the project management body of knowledge (PMBOK® Guide)* (7th ed.). PMI.
- World Conferences on Research Integrity Foundation. (2010). *Singapore statement on research integrity*. <https://www.singaporestatement.org>